رغم الاتفاق على خفض الانتاج

جائحة كورونا تقوض أساسيات سوق النفط.. والأسعار لاتزال مهددة

اتفقت الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) وخاصة المملكة العربية السعودية الى جانب روسيا وهي اكبر المصدرين من خارج المنظمة على خفض الانتاج الجمعة في مسعى لوقف تدهور الاسعار.

ورغم هذا الاتفاق الذي تم ربط تنفيذه بانضمام المكسيك التي تنتج نحو مليوني برميل يوميا لباقي المنتجين لكن سعر النفط واصل انخفاضه بعد ارتفاع نسبي بسيط جراء الاتفاق.

ويسود الاعتقاد بان استمرار تفشي وباء (كورونا المستجد – كوفيد 19) في انحاء العالم وتراجع استهلاك النفط بشكل كبير والمنافسة الانتاجية المتزامنة تسبب في إلغاء جميع القواعد التي ظل يسير عليها سوق النفط لفترة طويلة.

وجاء انتشار كورونا ليزيد من حدة الازمة باعتبار ان تبعات كورونا لن تقتصر على اكبر مستهلك للطاقة في العالم وهو الصين بل امتدت تدريجيا الى باقي دول العالم.

ونتيجة لذلك هبط سعر برميل نفط خام برنت القياسي الى اقل من 32 دولارا يوم الجمعة «وهو ادنى مستوى تقريبا منذ عام 2016».

وبحسب المحللين الاقتصاديين فان الاسعار انخفضت بما لا يقل عن الثلثين منذ بداية العام الجاري الامر الذي اعاد الى الاذهان ما حصل خلال حرب تحرير الكويت في عام 1991.

ويقدر الانخفاض في الاستهلاك العالمي للنفط سبع مرات في ابريل وحده وبما يفوق اكبر انخفاض فصلي في اعقاب الازمة المالية لعام 2008.

ويتوقع خبراء نفطيون في شؤون الطاقة في تصريحات نقلتها وسائل الاعلام ان يواصل سعر النفط انخفاضه الى اقل من 20 دولارا في المستقبل وبما يلحق ضررا بالغا باقتصاديات المنتجين جميعا سواء الاعضاء في اوبك او من خارجها.

ويرى الخبراء ان الاتفاق الاخير بين المنتجين على خفض الانتاج لم يسفر عن وقف تدهور الاسعار وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الاستهلاك العالمي للنفط في ظل اجراءات الحجر الصحي ووقف السفر والتنقل المعمول بها منذ اكثر من شهر والتي يتوقع ان تستمر لفترة اخرى غير محددة.

وكانت دول ما يعرف بتحالف (اوبك +) وهي تشمل 13 دولة من اوبك بالاضافة الى روسيا وتسع دول اخرى منتجة للنفط قد اتفقت على خفض تاريخي في الانتاج بمقدار عشرة ملايين برميل يوميا وهو ما يعادل حوالي عشر الاحتياجات اليومية قبل تفشي الوباء.

وتم الاتفاق على الشروع في التخفيضات اعتبارا من مطلع شهر مايو القادم وبشكل تدريجي ينتهي في غضون عامين.

وفي ظل استمرار ازمة كورونا وتداعياتها الكارثية على الاقتصاد العالمي لاسيما من ناحية التراجع الحاد في الطلب العالمي على الطاقة واصرار بعض المنتجين على الحفاظ على حصصهم داخل السوق النفطية فان اسعار النفط ستظل رهينة لهذه التطورات وستتدهور الاسعار اكثر في حالة استمرار ازمة كورونا لاشهر قادمة وواصل استهلاك العالم من الطاقة في التراجع.

وكان اعضاء منظمة (اوبك) ومنتجون مستقلون قد اتفقوا في اجتماع استثنائي الجمعة على خفض معدلات الإنتاج النفط 10 ملايين برميل يوميا اعتبارا من أول مايو المقبل ولفترة أولية تستمر شهرين وتنتهي في 30 يونيو 2020.

بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي

الطلب العالمي على النفط تراجع بـ 15 مليون برميل يومياً

تراجع الطلب العالمي على النفط الخام بمتوسط يومي 10 – 15 مليون برميل يوميا، بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وقال وزير النفط الروسي نوفاك، أن بلاده تتفهم الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور، وأثره على صناعة النفط.

وذكر نوفاك، أنه «من الضروري زيادة عدد المشاركين في اتفاق خفض إنتاج النفط لتحقيق الاستقرار.. وتوحيد الجهود لتغيير الوضع في السوق العالمية».

وكان الوزير الروسي قد شارك في اجتماع عاجل دعت له السعودية، الخميس الماضي، لبحث أسواق النفط وسبل الوصول إلى سعر عادل للبرميل. وأضاف «من خلال الجهود المنسقة، يمكننا تحقيق نتائج لصالح شعوب دولنا».

بسبب تداعيات فيروس كورونا

واشنطن ستخفض إنتاجها للنفط الخام بمقدار 2 إلى 3 ملايين برميل

أعلن وزير الطاقة الأمريكي دان بروليت، أن إنتاج بلاده للنفط الخام قد ينخفض بين 2 و3 ملايين برميل يوميا هذا العام.

وقال في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده وزراء طاقة مجموعة العشرين، الجمعة، إن تداعيات فيروس كورونا على اقتصادات العالم «مدمرة» وتأثيراتها على أسواق الطاقة العالمية «مأساوية»، ما تسبب في انخفاض الطلب على النفط الخام بشكل كبير.

وأضاف: «يجب علينا تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية من خلال وضع حد للانخفاض الخطير في الأسعار (أسعار النفط)».

وحث بروليت كافة الدول لتحري ما يمكن فعله بشكل جاد لتصحيح اختلال التوازن بين الطلب والعرض في أسواق النفط العالمية، داعيا جميع دول العالم إلى «استخدام جميع الوسائل المتاحة للمساعدة في تقليل الفائض من النفط».

وأوضح أن الولايات المتحدة يمكن أن تفتح احتياطياتها النفطية الاستراتيجية لتخزين أكبر قدر ممكن من النفط من أجل سحب الفائض من السوق لأن مخازن النفط التجارية تمتلئ في جميع أنحاء العالم بسبب وفرة إمدادات النفط.

وبحسب بروليت، فإن الولايات المتحدة التي أصبحت أكبر منتج للخام في العالم في نوفمبر 2018، متقدمة على السعودية وروسيا، تتوقع أيضا انخفاضا في انتاجها للخام في 2020.

وتابع: «بحلول نهاية هذا العام، قد يشهد إنتاج الولايات المتحدة من النفط انخفاضا بمقدار مليوني برميل يوميا، وقد تكون الأرقام أكثر دراماتيكية، كأن يصل الانخفاض مثلا إلى 3 ملايين برميل يوميا».

والجمعة، اتفقت دول «أوبك» الـ13 و10 دول أخرى ليست أعضاء بالمنظمة، منها روسيا، على خفض إنتاج النفط بمقدار 10 ملايين برميل يوميا بدءا من 1 مايو لغاية 30 يونيو المقبلين.

وفي 6 مارس الفائت، فشلت السعودية وروسيا في التوصل إلى اتفاق لتعميق خفض إنتاج النفط، ما سبب في اندلاع حرب أسعار بينهما لمنع خسارة حصصهما السوقية أمام الولايات المتحدة، انخفض على إثرها أسعار الخام إلى أدنى مستوياته منذ 2002 نظرًا لوفرة المعروض وانخفاض الطلب عليه بسبب أزمة كورونا.

البنك الدولي يتوقع أسوأ نمو في جنوب آسيا منذ 40 عاماً

قال البنك الدولي أمس الأحد إن من المرجح أن تسجل الهند ودول جنوب آسيا الأخرى أسوأ نمو لها منذ 40 عاما هذا العام بسبب تفشي فيروس كورونا.

وأضاف البنك الدولي في تقريره «التركيز الاقتصادي في جنوب آسيا» أن من المرجح أن تظهر منطقة جنوب آسيا التي تضم ثماني دول نموا اقتصاديا يتراوح بين 1.8 و2.8% هذا العام وهو ما يقل عن توقعاتها قبل ستة أشهر والتي كان تبلغ 6.3%.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الهندي وهو أكبر اقتصاد في المنطقة بما يتراوح بين 1.5 و2.8 بالمئة خلال السنة المالية التي بدأت في أول أبريل. وقدر البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد بما يتراوح بين 4.8 و5 بالمئة خلال السنة المالية التي انتهت في 31 مارس.

وقال تقرير البنك الدولي « تجاوزت التبعات السلبية للأزمة العالمية دلائل النمو الاقتصادي التي كانت ملحوظة في نهاية 2019».

وتوقع البنك الدولي أن تشهد أيضا سريلانكا ونيبال وبوتان وبنجلادش تراجعا كبيرا في النمو الاقتصادي.

وأضاف تقرير البنك أن من المتوقع أن تشهد ثلاث دول أخرى هي باكستان وأفغانستان والمالديف ركودا. واعتمد تقرير البنك على بيانات على مستوى الدول كانت متاحة في السابع من أبريل.

وأدت الإجراءات التي اتخذت للتصدي لفيروس كورونا إلى تعطيل سلاسل الإمداد عبر جنوب آسيا التي سجلت أكثر من 13 ألف حالة حتى الآن وإن كانت أقل من مناطق كثيرة في العالم.

وأدت إجراءات العزل العام التي تم فرضها على مواطني الهند البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة إلى تعطل كثيرين عن العمل وتعطيل شركات كبيرة ومتوسطة وأجبرت عمالا وافدين على النزوح من المدن إلى ديارهم في القرى.

كإحدى أدوات مواجهة فيروس كورونا

«الفيدرالي الأمريكي» يجهز 2.3 تريليون دولار لضخها في الأسواق

قال مجلس الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي الأمريكي)، إنه جهز مبلغ 2.3 تريليون دولار لضخها في الأسواق المحلية، بهدف دعم الاقتصاد، ومواجهة التبعات الناجمة عن تفشي فيروس «كورونا».

وذكر الفيدرالي في بيان، أنه سيعمل مع البنوك لتقديم المبلغ على شكل قروض ميسرة للأسر وأصحاب العمل من جميع أحجام شركاتهم، ويعزز قدرة حكومات الولايات والحكومات المحلية، على تقديم الخدمات الحيوية.

وتستهدف قنوات ضخ الأموال، حماية الرواتب في إدارة الأعمال الصغيرة من خلال توفير السيولة للمؤسسات المالية المشاركة، من خلال التمويل المؤقت المدعوم بقروض للشركات الصغيرة.

كذلك، تضمن السيولة تدفقات الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع شراء ما يصل إلى 600 مليار دولار من القروض، وزيادة تدفق الائتمان إلى الأسر والشركات من خلال أسواق رأس المال.

وسيساعد المبلغ، حكومات الولايات والحكومات المحلية في إدارة ضغوط التدفقات النقدية، الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي، من خلال إنشاء سيولة للبلديات حتى 500 مليار دولار من الإقراض.

وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، إن الأولوية القصوى، هي معالجة أزمة الصحة العامة، وتوفير الرعاية للمرضى والحد من انتشار الفيروس بشكل أكبر.

وأضاف باول بحسب البيان: «إن دور الاحتياطي الفيدرالي هو توفير أكبر قدر ممكن من الإغاثة والاستقرار خلال هذه الفترة من النشاط الاقتصادي المقيد، وستساعد إجراءاتنا على ضمان أن يكون التعافي النهائي قويا».

أصبحت المصدر العالمي الرئيسي للأقنعة وأجهزة التنفس

الصين تحصد المليارات خلال الحرب ضد كورونا

في الوقت الذي تحظر فيه الدول عمليات تصدير مستلزمات مكافحة فيروس كورونا من أراضيها أصبحت الصين المصدر العالمي الرئيس للأقنعة وأجهزة التنفس والبدلات الواقية.

وفي تقرير حديث قالت الكاتبة ليوبوف غلازونوفا إنه خلال مارس الماضي فقط كسبت الصين 1.4 مليار دولار من مبيعات المواد الطبية إلى الخارج، ورغم تذمر المستوردين من تردي جودة المنتجات الصينية فإنه لا خيار آخر أمامهم سوى استيراد تلك المنتجات.

ومنذ بداية انتشار الوباء كثفت الصين مشترياتها من السلع الخاصة بمحاربة الفيروس، متجاوزة بذلك حجم احتياجاتها في ذلك الوقت، واستوردت في الفترة بين 24 يناير و29 فبراير الماضيين 2.5 مليار وحدة من المعدات الطبية، بما في ذلك البدلات الواقية والأقنعة والقفازات وأجهزة التهوية الميكانيكية.

ونظرا لتمكنها من السيطرة على الوضع والحد من انتشار الفيروس ظل جزء كبير من المشتريات الصينية في المخازن، وأضحت بكين تبيعها اليوم إلى دول أخرى بأسعار مضاعفة مقارنة بما كانت عليه ما قبل الأزمة.

الدبلوماسية المقنعة

وقالت الكاتبة إنه وفي إطار ما تسمى «دبلوماسية الأقنعة» تتلقى البلدان التي تجمعها علاقات وثيقة مع بكين المعدات الطبية بأسعار مناسبة، بينما يقدم جزء من هذه المعدات على شكل مساعدات إلى البلدان التي تكبدت خسائر بشرية جسيمة جراء تفشي الوباء، مثل إيطاليا، وفي الوقت نفسه، تدفع كمبوديا والفلبين خمسة أضعاف السعر الحقيقي للسلع ذاتها.

وصدرت الصين ما يقارب أربعة مليار قناع، وأكثر من 37 مليون بدلة واقية، وأكثر من مليوني مقياس حرارة، بالإضافة إلى أجهزة تهوية ومجموعات اختبار إلى الخارج.

يشار إلى أنه قبل انتشار الوباء كانت الصين تصنع نحو نصف الأقنعة الطبية في العالم، أما في ظل الظروف الجديدة فتضاعفت صناعة الأقنعة 12 مرة مقارنة بما كانت عليه سابقا، وأصبحت واحدة من الصناعات القليلة التي تعود بأرباح فائقة، وسط الانكماش الاقتصادي العالمي.

تشديد التصدير

وذكرت الكاتبة أنه غالبا ما لا تستوفي المعدات المصنوعة على عجل معايير الجودة، مما أجبر هولندا في نهاية مارس الماضي على إلغاء طلبية من الأقنعة الصينية يبلغ عددها 600 ألف وحدة بعد أن اكتشفت أنها فضفاضة وغير مطابقة لمعايير الجودة. وسارت إسبانيا على الخطى ذاتها حين ألغت طلبية الاختبارات السريعة للفيروس التاجي من شركة تشخيص صينية بعد أن تبين لها أن هذه المعدات لا تكشف العدوى بشكل جيد. وردا على ذلك، ذكرت الصين أنها شددت شروط تصدير المنتجات الطبية وبدأت تحقيقا ضد الشركات المصنعة التي لا تلتزم بمعايير الجودة. ونقلت الكاتبة عن هوان مين –وهو ممثل معهد غوانغدونغ لمراقبة جودة المعدات الطبية في مجال إنتاج القناع الطبي– قوله إن «الصين اعتمدت معايير أكثر صرامة، وبالتالي فإن الشركات الصينية المعتمدة مستعدة لتوريد منتجات طبية عالية الجودة إلى العالم». وبينت الكاتبة أنه على الرغم من ارتفاع الأسعار وتردي جودة المنتجات الصينية فإن الاستيراد من الصين ما زال الطريقة الوحيدة للتغلب على نقص المعدات بالنسبة لبعض البلدان، ولا سيما أن معظم الدول حظرت تصدير مثل هذه المنتجات مع اكتساب الوباء زخما كبيرا.

في 3 أشهر

2.9 مليار دولار حجم صادرات تركيا من السيارات

صدرت تركيا سيارات ركاب بقيمة 2.9 مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي. وبلغ حجم صفقات البيع الخارجية التي أبرمها القطاع، في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، 7 مليارات دولار، وفق معطيات اتحاد مصدري صناعة السيارات في ولاية بورصة شمال غربي تركيا.

وشهد حجم الصادرات في هذا المجال تراجعا طفيفا مقارنة بالفترة ذاتها من العام المنصرم، بسبب وباء كورونا الذي اجتاح العالم.

وتراجعت صادرات سيارات الركاب، 1.15 بالمئة، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وبلغت مليارين و906 ملايين دولار. وتشكل سيارات الركاب 41.5 في المئة، من حجم صادرات قطاع السيارات في تركيا.

وجاءت فرنسا في مقدمة الدول المستوردة للسيارات المصنعة في تركيا، خلال الفترة المذكورة، بـ412 مليونا و213 ألف دولار، تلتها بريطانيا بـ294 مليون و673 ألف دولار، وإيطاليا ثالثة بـ272 مليون و327 ألف دولار.

وشهدت صادرات القطاع إلى مصر زيادة لافتة، في الربع الأول من العام الحالي، بمقدار 215 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وبلغت 95 مليونا و255 ألف دولار.

يشار إلى أن العديد من الماركات العالمية في قطاع السيارات لها استثمارات في تركيا، بالتعاون مع شركات محلية.

ومن أبرز الماركات التي يتم انتاج بعض موديلاتها في تركيا، فيات، ورينو وفورد وتويوتا وهوندا وغيرها.

وفي 27 ديسمبر 2019، وبحضور رئيس البلاد رجب طيب أردوغان، كشفت تركيا عن نموذجين أوليين لسيارتها المحلية، في ولاية قوجة إيلي. ومن المتوقع أن تنطلق مرحلة الانتاج الشامل للسيارة اعتبارا من 2022.